

«أوراسكوم للإنشاء» تعرض ١,٢ مليار جنيه لتسوية النزاع الضريبي

كتب - أمير حيدر

القانونية، فالشركة لا تمانع في تقرير وجهات النظر والوصول لحلول جدية لإنتهاء الملف بالكامل». وقالت مصادر قريبة الصلة بالملف، إن وجهة نظر الشركة بإعفاء التعاملات التي تمت بالبورصة من الضريبة لا تطبق على صفقة بيع مصانع الأسمنت لمجموعة «لافارج» الفرنسية في ٢٠٠٧. وأضافت أن الإعفاء الضريبي خاص بالأسمهم وليس ببيع شركة كما في بيع مصانع الأسمنت التي كانت مملوكة لأوراسكوم للإنشاء. وتتابعت أن الحكومة تصر على دفع الشركة المستحقات الضريبية على الصفقة، والتي تصل إلى ٤,٤ مليار جنيه، كأصل المستحقات التي قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بها مضافة إليها غرامات التأخير التي تصل بإجمالى المطالبات إلى ١٤ مليار جنيه، وأضافت المصادر أنه من المنتظر استئناف المفاوضات بين الشركة والحكومة اليوم للوصول إلى حل القضية.



هانى سرى

البورصة من الضرائب.

وقال إن التعديلات الضريبية الأخيرة التي أقرتها الحكومة نهاية العام الماضي تتضمن أن الضريبة على الطروحتات الأولية في البورصة تبلغ نحو ١٠٪ من قيمة الصفقة.

وتتابع «سلى الدين»: «رغم هذه الأسانيد

قال الدكتور هانى سرى الدين، الممثل القانونى لشركة «أوراسكوم للإنشاء والصناعة»، إن المفاوضات الجارية مع الحكومة بشأن النزاع الضريبي الناشئ عن بيع الشركة مصانع للأسمنت قبل نحو ٥ سنوات لم تتطرق لتحمل المساهمين الرئيسيين بالشركة المطالبات الضريبية لتسوية النزاع، وإن الشركة عرضت ١,٢ مليار جنيه لتسوية النزاع مع الحكومة. وأضاف «سلى الدين» له المصرى اليوم، أن المفاوضات مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب لاتزال جارية لتقرير وجهات النظر والوصول إلى تسوية قضية.

وتتابع إن الشركة تتمسك بإخضاع عمليات الاستحواذ للإعفاء الضريبي وعدم تحصيل ضريبة على صفقاتٍ تمت قبل نحو ٥ سنوات بأثر رجعي، موضحاً أن المادة ٥٠ من قانون الضرائب لسنة ٩١ تعفى كل التعاملات في